

في الظاهرة النحوية

بين الفصحى ولهجاتها

د. نهاد موسى

الفهرس

هذه المقالة : الموضوع – الدافع – المصادر – الطريقة – الملاحظات – الغاية .

الامثلة (المقدمات)

(١) في الأبنية (الصرف)

- أ – من المشتقات : بناء مفعول من الثلاثي والثلاثي الاجوف .
- ب – من الجمع : جمع فعلة جمع مؤنث سالما .
- ج – من الإبدال : ابدال التاء طاء .
- د – من الإعلال : ابدال الواو من فعلى ياء .
- هـ – من الوقف : الوقف على الاسم المنون غير المؤنث بالتاء .

(٢) في التراكيب وحركات الاواخر (النحو)

- أ – من الإسناد : عسى بين الإسناد الى الظاهر والإسناد الى الضمير .
- ب – من الحذف : خبر « لا » النافية للجنس بين الحذف الجائز والحذف الواجب .

ج - من الإعراب بالحركات : « غير » الاستثنائية .

د - من الإعراب بالعلامات الفرعية : إعراب المشي .

هـ - من الإعراب بالعلامات الفرعية ، أيضا : إعراب كلا وكلتا .

و - من حركات البناء : حركة الهاء من ضمير الغائب المتصل .

(٣) في المشترك بين الابنية والتراكيب

- علامة التأنيث والمنع من الصرف : الوصف على « فعلان » بين الصرف ومنعه .

الملاحظات (النتائج)

- أ - اصول بناء الفصحى . ب - اتجاه الى التجميع . ج - الفصحى في ذاتها .
د - إلف الفصحى والرؤية الجديدة . هـ - لا مدح ولا قدح . و - توجيه في تيسير النحو :
ز - القواعد المشتركة والقواعد الخاصة . ح - وجود اللهجات الخاصة أتوسعة هو
وتيسير أم تشعيب وتصعيب .

المصادر :

هذه المقالة

الموضوع

استخرجت في هذه المقالة طائفة خاصة من امثلة « الظاهرة النحوية » (١) استوت لها في بناء العربية الفصحى صورة معلومة قررتها مقاييس النحويين وقدمتها ، ورسخها الاستعمال وأفاض عليها حياة متصلة . وكان لهذه الطائفة من الامثلة في بعض اللهجات العربية القديمة ، صورة اخرى مختلفة سجلتها كتب النحويين في مرتبة ثانوية أو انزلتها مقاماً غير محمود ، ولم يتح لها ان تحيا في الاستعمال الا في نطاق ضيق محدود .

(١) اقتصر في نعت (الظاهرة) على ذكر صفتها (النحوية) جريا على التقليد المشهور عند المؤلفين العرب في اطلاق (النحو) للدلالة على علم التراكيب وحركات الأواخر (النحو) وعلم بنية الكلمة (الصرف) ، فان هذه الأمثلة انتظمت نماذج من النحو واخرى من الصرف ، غير انني خالفت في سوق الأمثلة عن طريقة التبويب في التأليف النحوية فقدمت المسائل الصرفية على المسائل النحوية . وواضح ان المراد بعبارة (الظاهرة النحوية) هنا هو (القواعد النحوية) جميعاً ، وربما عرض في هذه المقالة استعمال (الظاهرة النحوية) بمعنى القاعدة النحوية الواحدة ، وليس في هذا بأس ، لأن قرينة السياق ستفرق عند ذلك وتنفي اللبس .

الدافع

وقد لفتني الى هذه الطائفة من الامثلة ، ودفع بي الى استخراجها ، وعرضها أنني وجدت صورتها في الفصحى ، وهي الصورة المقدمة المختارة التي كُتِب لها الشيوخ والحياة في الاستعمال تأتي على وجه متعدد الملامح ، متشعب القسمات ، على حين أجد صورتها في تلك اللهجات المعينة تجري على طريقة واحدة لا تتعدد ، أو تتخذ شكلا مستويًا منسجما لا يتشعب .

في اللغة العربية

المصادر

وكان جلّ اعتمادي ، فيما استخرجت من هذه الأمثلة ، على المصادر النحوية الاصول ويحمد القاري أثبتا بهذه المصادر في نهاية المقالة ، فلا اذكر منها هنا شيئاً ، تجنباً للتكرار .

الطريقة

ويقوم عملي ، في المقالة ، على استقراء المصادر استقراء داخلياً ، وتخليص الامثلة ، وتجريد ملاحظها ، والمقارنة بين الصورة التي يأخذها كل منها في الفصحى والصورة التي كان يأخذها في إحدى تلك اللهجات .

الملاحظات

وقد ذيلت ما عرضت من تلك الامثلة بطائفة من الملاحظات هدّتني اليها محاولة ، في الاجتهاد ، أوليّة متواضعة .

الغاية

وعسى ان يكون في هذه المقالة نفع ، او بعض نفع ، فيما نسعى فيه من مراجعة الدراسة النحوية ، وما نرئو اليه من تجديد رؤيتنا للفصحى ، ولعله يكون فيها مشاركة ، او بعض مشاركة في هذه الجهود التي تُبذل تَطَلُّعاً بالعربية الى نهضة مستأنفة صحيحة .

الامثلة (المقدمات)

(١)

في الالبينية (الصرف)

١ - من المشتقات : بناء مفعول من الثلاثي والثلثي الاجوف

وصياغة عنوان هذا المثال الأول مستمدة من حكم العربية الفصحى في بناء اسم المفعول ، وهو حكم سائد مشهور . ولعل ما في صياغة العنوان من ذكر الخاص (الثلاثي الاجوف) بعد العام (الثلثي) لإلماح دال على ان بناء المفعول من الثلاثي الاجوف يشكل تفريعا على القاعدة في بناء العربية الفصحى ، ذلك ان لصياغة اسم المفعول من الثلاثي فيها قاعدة رئيسية هي أن يُسبَّك في قالب (مفعول) هكذا :

الثلثي اسم المفعول منه

معلوم

علم

مطلوب

طلب

منصور

نصر

موعود

وعد

ورد

فإذا كان الثلاثي اجوف يائيا او واويا بُنِيَ اسم المفعول منه في قالب آخر مختلف هكذا :

الثلثي الاجوف اليائي اسم المفعول منه

مبيع

باع

مخبط

خاط

مغيظ

غاط

مدين

دان

الثلثي الاجوف الواوي اسم المفعول منه

معود

عاد

مصون

صان

مقود

قاد

مقول

قال

وأصل هذا القلب الآخر ، في قياس النحويين وتأويلهم ، هو مفعول ايضاً .
وأصل امثلته بذلك :

من اليائي : مبيوع - مخيوط - مغبوط - مديون

ومن الواوي : معرود - مصوون - مقوود - مقوول

فَنَقَلْتُ حركة العين ، وهي الياء في الأمثلة الأولى والواو في الأمثلة الثانية ، الى الساكن قبلها فسكنت والتقى بذلك ساكنان ، الياء والواو او الواوان فحذفت واو مفعول « لأنه لا يلتقي ساكنان » (١) فكانت هاتان الصيغتان .

وهذا الاختلاف والتعدد في القلب الذي يأتي عليه مفعول من الثلاثي ، وتأويل النحويين لصيغة مفعول من الاجوف حتى ينتظمها القياس الافصح ، ذلك كله يشكل القاعدة المختارة الفصحى التي ينبغي ان نلتزمها ونترسمها في الاستعمال اللغوي جميعاً .

بيد اننا نجد لهذه القاعدة وضعاً مغايراً في لهجة تميم ، فقد كان ذلك كله ، عندها ، قالبا واحداً وقياساً واحداً من غير حاجة الى تأويل ، اذ كانت تصوغ اسم المفعول من الثلاثي جميعه في وزن مفعول على حد واحد لا يختلف .

فقد أثر عن تميم انهم كانوا يصححون اسم المفعول من الثلاثي الاجوف ويخرجونه على الاصل (مفعول) فيقولون :

من اليائي : ثوب مبيوع ، تاجر مديون ، ثوب مخيوط ، سيد مغبون او (معيون) (٢) يوم مغيوم . (٣)

(١) كتاب سيبويه ٣٦٤/٢ وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ .

(٢) من قول العباس بن رداًس السلمي :

قد كان قومك يحسبونك سيداً واحال أنك سيد مغبون
ومغبون - بالغين المعجمة - اسم مفعول من قوهم : غبن على قلبه ، اي غطى عليه ، وفي الحديث : انه ليغان على قابي « ولكن الناس يشدونه بالباء » ، وهو تصحيف وقد روى بالعين غير المعجمة اي المصاب بالعين ، والأول هو الوجه « وانظر في هذا كله وفي خبر البيت وسياقه : شرح شواهد شرح الشافية ٣٨٧ وما بعدها . وقد رواه بالعين غير المعجمة ابن هشام في اوضح المسالك ٣٤٤/٣ والأشموني في رحه على الألفية ٨٦٦/٣ .

(٣) شاهده قول علقمة بن عبدة (التميمي) :

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الريح مغيوم

الذي يصف فيه ظليماً كان يرعى ... « ثم تذكر بيضه في ادحية وهيجه المطر الخفيف فرح الى بيضه قبل اوان الرواح » . المفضليات بتحقيق احمد شاکر وعبد السلام هارون ص ٣٩٩ . ومغيوم هو «مفعول» غام يغيم غيم وانظر الشاهد ايضاً ، باختلاف طفيف في الرواية لا يمس موضع الاستشهاد في المصنف ٢٨٦/١ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ .

تفاحة مطيوبة (١) ، طعام مزيوت ، وبر مكبول (٢) .

ومن الواوي (٣) : رجل معوود من مرضه ، ثوب مصوون ، فرس مقوود ودابة مقوودة ، مسك مدووف ، (٤) قول مقوول . (٥)

وواضح ان مذهب تميم في هذه المسألة متوحد ، ومذهب الفصحى متعدد . وقد ظل تفريع الفصحى في حكم الاجوف اليائي مظنة زلل ، وموضع خطأ ، فاخذت العامية فيه ، بمذهب تميم ، فقالت (في اليائي) : مخيوط ، مزيون ، مديون ، مبيوع بالتصحيح وحملت عليه الواوي فأتمته بالياء فقالت معيود (من عاد) ومصيون (من صان) ومقيود (من قاد) .

(١) هذا الاستعمال يرد في شطر من الشعر غير منسوب ، وتماهه :
ركاها تفاحة مطيوبة

ومع ذلك فان له رواية موثوقة متقدمة « قال ابو عثمان (المازني) : وسعت الاصمي يقول : سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : وكأنها ... الشطر » المنصف ٢٨٦/١ وانظره ، كذلك ، في اوضح المسالك ٣٤٤/٣ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ .

(٢) انظر في تجميع هذه الصيغ المسموعة من تصحيح مفعول من الاجوف اليائي : كتاب سيبويه ٣٦٤/٢ والمنصف ٢٨٣-٢٨٦ والخصائص ٢٦٠/١ ، ٢٦١ وشرح الشافية ١٤٩/٣ وشرح شواهد شرح الشافية ٣٨٧-٣٨٩ وشرح المفصل ٨٠/١٠ والتسهيل ٣١١ ووضح المسالك ٣٤٤/٣ ، ٣٤٥ وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ .

(٣) انكر سيبويه (الكتاب ٣٦٣/٢) والمازني (المنصف ٢٨٣/١ وما بعدها) أن تكون تميم او أحد من العرب تصحح الاجوف الواوي . وكان المبرد يثبت ذلك ويروي ويقول بالقياس عليه (المنصف ٢٨٢-٢٨٥/١) وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ . وساق ابن جني إنكار المازني اياه ثم حكى ان غير المازني يروي ذلك عنهم ، وذكر بعض امثله (المنصف ٢٨٣/١ وما بعدها) ، وأجاز ابو علي الفارسي (شيخه) وقوع ذلك قياسا على قولهم : غوور مصدرأ لـ « غارت عينه تغور . » شرح شواهد شرح الشافية ٣٨٩ ، ٣٩٠ وقد اعترف به المتأخرون ، ولكنهم سلكوه في حكم النادر (اوضح المسالك ٣٤٤/٣ ، ٣٤٥) (وشرح الأشموني ٨٦٦/٣) .

(٤) رواه ابن جني في الخصائص ٢٦١/١ والمنصف ٢٨٣-٢٨٥ من قول الرازي :
والمسك في عنبره مدووف (المدووف) - روايتان .

ومدووف هو « مفعول » من الدوف (مصدر داف يدوف . والدوف الخلط والبل بماء ونحوه و « ومسك مدووف .. اي مبلول او مسحوق » القاموس المحيط (دوف) . . .

(٥) انظر في ذكر هذه الأمثلة المسموعة من اتمام مفعول من الاجوف الواوي : المنصف ٢٨٣/١ وشرح شواهد شرح الشافية ٣٩٠ ووضح المسالك ٣٤٤/٣ ، ٣٤٥ وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ : اللسان (عود ، قود) . .

ب - من الجمع : جمع فعلة جمع مؤنث سالما

ويقوم حكم الفصحى في هذا الجمع ، ايضا ، على التشعب والتعدد ، اذ تفرق في المفرد المفتوح الفاء ، بين صحيح العين ومعتلها .

وبيان ذلك ان القاعدة الفصحى تقضي بان كل اسم مؤنث ثلاثي ، ساكن العين ، سالما يجمع على فعلات بإتباع العين حركة الفاء ، (١) كما في :

جَفَنَة	:	جَفَنَات
جَمْرَة	:	جَمَرَات
صَفْحَة	:	صَفْحَات

وتقضي القاعدة الفصحى ، أنه اذا تخلف من الشروط الخمسة المتقدمة شرط السلامة في العين ، فكان المفرد اسما مؤنثا ، ثلاثيا ساكن العين ولكنها معتلة جميع بزيادة الألف والفاء مع الإبقاء على العين ساكنة من غير إتباع (٢) نحو :

بَيْضَة	:	بَيْضَات
جَوْزَة	:	جَوَزَات
لَوْزَة	:	لَوَزَات
رَوْضَة	:	رَوَاضَات
جَوَالَة	:	جَوَالَات
عَوْرَة	:	عَوَرَات
عَيْبَة	:	عَيْبَات (٣)

(١) الفصل ٧٧ وشرح الاشموني ٦٦٥/٣ - ٦٦٨

(٢) المقتضب ١٩٣/٢ وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ وحاشية الحضري على ابن عقيل ١٥٢/٢ وشرح الاشموني ٦٦٥/٣ والهمع ٢٣/١

(٣) العيبة وعاء من خوص ونحوه ينقل فيه الزرع المحصود الى الجرن ، وهو ايضا ، وعاء من جلد ونحوه يجعل فيه المتاع ، القاموس المحيط والمعجم الوسيط (عيب)

هذا حكم الفصحى (١) ، وهو الحكم المختار الذي كتب له الرواج ، وتحقيق له في النفوس إلف ، وفي الاستعمال شيوع ، ولعله كان الغلب في الاستعمال وأشيع ، أيضا ، عندما وضعت القواعد (٢) . وليس هذا من همتنا الآن ، وإنما نخلص ، في غير استطراد ، إلى قاعدة « هذيل » في هذا الاسم وامثاله ، فانها كانت تجري المعتل على « منهاج غير المعتل » (٣) فيقولون في ذلك كله باتباع العين حركة الفاء المفتوحة ، حكما واحدا غير متعدد تستوى فيه صحة العين واعتلاها . وهكذا كانوا يجمعون جَوَزة على جَوَرات ويجمعون بيضة على بيضات ، قال شاعرهم :

أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح (٤)
ويجمعون عَوَرة على عَوَرات ، قرأ بعضهم ، (٥) وقرأ على لغتهم (٦) : (ثلاث عَوَرات لكم) (٧) و (عَوَرات النساء) (٨) بالتحريك .
ولو استخرجنا امثلة من هذه المفردات منسوقة مع جموعها على لغة هذيل لكسنت على مثل هذا النحو :

جَفَنَة	جَفَنَات
صَفْحَة	صَفْحَات
بَيْضَة	بَيْضَات
جَوَزة	جَوَرات

- (١) اوضح المسالك ٢٥٣/٣
(٢) المقتضب ١٩٣/٢
(٣) المقتضب ١٩٣/٢ وانظر ايضا كتاب سيبويه ١٩١/٢ والمفصل ٧٧ وشرح المفصل ٣١/٥ والقهيل ١٩ و اوضح المسالك ٢٥٣/٣ وشرح الاشموني ٦٦٥/٣ وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٢ والجمع ٢٣/١ وشرح شواهد شرح الشافية ١٢٢ وحاشية الخصري على ابن عقيل ١٥٢/٢ .
(٤) ورد هذا البيت في المفصل ٧٧ وشرح المفصل ٣١/٥ و اوضح المسالك ٢٥٣/٣ وشرح الاشموني ٦٦٨/٣ والجمع ٢٣/١ وشرح شواهد شرح للشافية ١١٢ . وهو وصف لظلم شبه به في السرعة ناقته ، والحو بيضات يعنى ان له بيضات يقصدها وذلك من دواعي سرعته والرائح الذي يسير نهارا والمتأوب الذي يسير ليلا (يريدانه يسير اليها ليلا ونهارا جدا في ان يصل) ودل بقوله « رفيق بمسح المنكبين سبوح » على علم ذلك الظلم بتحريك منكبيه وعلى حسن جريه وانسيابه ويسره .

- (٥) اوضح المسالك ٢٥٣/٣ والجمع ٣٣/١
(٦) شرح الاشموني ٦٦٨/٣
(٧) بعض الاية ٥٨ من سورة النور
(٨) بعض الاية ٣١ من سورة النور ، وهذا الجمع « عورات » لم يستعمل في القرآن غير مرتين في ذيتك الموطنين المتقدم ذكرهما .

واذن لكانت القاعدة التي نضعها لجمع هذا الاسم ذات شروط اربعة لا خمسة -
اذ نُسْقِط شرط الصحة والاعتلال في العين، وَلَتَخَلَّصْنَا من التشعيب والتفريع المتولد من
اختلاف العين بين الصحة (حيث يكون الحكمُ الإِتِّبَاعَ) والاعتلال (حيث يكون الحكم
الإِسْكَانَ على الاصل).

ج - من الابدال : ابدال التاء طاء

ومن امثلة هذا الذي نحن فيه: ابدال التاء طاء اذا تقدمها أحدُ اصوات الإطباق:
الصاد والضاد والطاء والظاء، فان حكم الفصحى يقضي بابدال التاء طاء في «صيغة» «افتعل»
اذا كانت فاؤها أحد تلك الاصوات المطبقة وذلك كما في:

فعل	افتعل (قبل الابدال)	افتعل (بعد الابدال)
-----	---------------------	---------------------

صبر	اصتبر	اصطبر
ضرب	اضرب	اضطرب
طلع	اطلّع	اطّلع
ظلم	اظلم	اظطلم

وواضح انه في كل هذه الامثلة المتقدمة يتجاور صوتان متقاربان او متحدان في
الخروج مختلفان في الصفة، ويكون اولهما الصاد او الضاد او الطاء او الظاء ويكون الثاني التالي
هو التاء. وواضح انه في كل هذه الأمثلة المتقدمة أثر الصوت السابق (١) المطبق في الصوت
اللاحق: التاء فقلبه طاء، صوتا مشاكلا (٢) له في الاطباق.

وحكم الفصحى في ابدال التاء طاء محدود "بهذه الصيغة مقصور" على هذا الموضع. فإذا
لحقت التاء احد اصوات الإطباق في موضع آخر كأن تكون التاء ضمير المتكلم أو المخاطب
وتلحق بفعل لامه أحد اصوات الاطباق فان حكم الفصحى، عند ذلك، ابقاؤها على حالها تاء
من غير ابدال ولا مشاكلة، وهذه أمثلة ذلك:

(١) اذا اثر الصوت السابق في اللاحق سمي التأثير (تقدّميا)

(٢) التشاكل هو الاصطلاح الذي وجدت النحويين العرب يستعملونه في التعبير عما يطلق عليه علماء اللغة
المحدثون Assimilation وانظر في استعمال التشاكل للدلالة على هذا القانون الصوتي ابن الانباري:
اسرار العربية ٤٠٦، أما الدارسون العرب المحدثون فاختروا للتعبير عنه لفظ المماثلة، وانظر:
ابراهيم انيس: الاصوات اللغوية ١٢٦ وما بعدها وعمود السعران: علم اللغة ٣٨٤ ورمضان
عبد التواب: لحن العامة ٣٧

فحصت

فحص

شحطت

شحط

حفظت

حفظ

عرضت

عرض

وهذا التفريق هو قانون الفصحى، أما تميم فقد كان لها في هذه الظاهرة مذهب واحد مطرد إذ كانت تقلب التاء طاء إذا تقدمها أحد اصوات الاطباق، يستوي عندها في ذلك اصطبر (١) و «فحصت» (٢) وهو مذهب يترك للتشاكل الصوتي Assimilation طريقة الطبيعي ويبدو أكثر استجابة لدواعي الاقتصاد في الجهد عند النطق .

د - من الاعلال : ابدال الواو من فعلى ياء

ومن هذه الأمثلة مسألة في ابدال الياء من الواو ، فإن من مواضع ابدالها في قواعد الفصحى ان تكون هذه الواو لا ما لا فعلى صفة مضمومة الفاء (٣). ومثال ذلك قوله تعالى «انا زينا السماء الدنيا» (٤) « وقول القائل : للمتقين الدرجة العليا ... فان الاصل في الدنيا والعليا - كما يقضي القياس - هو الدنوى والعلوى على الترتيب، وذلك اننا نقول دنا، يدنو، دنوا، ونقول علا يعلو، علوا.. وقد صغنا منها فعلى ، بالضم ، صفة فوقت اللام منهما واوا فأبدلت ياء .

هذه هي القاعدة المختارة في الفصحى ، وقد انضاف اليها تفريع من أمثلة شاذة بينها قول الحجازيين : قطع المسافة القصوى ، بابقاء واو فعلى على حالها من غير ابدال ، خلافا لمقتضى تلك القاعدة . . . وهكذا قام حكم الفصحى في هذه المسألة بين مذهب مطرد ومثال من لغة اهل الحجاز غير جار عليه .

(١) هذا أحد أمثلة الموضع الأول من ابدال التاء طاء ، وهو صيغة افتعل حين تكون الفاء أحد اصوات الاطباق ، وقد اوردناه للدلالة على امثلة الموضع جميعاً .

(٢) وهذا مثال على الموضع الثاني من مجاورة التاء لاصوات الاطباق وهو موضع لايجرى فيه الابدال في مقتضى القياس الافصح ، وكانت تميم تبدل فيه التاء على نحو ما يكون من الابدال في افتعل ، وهكذا كانت تميم تقول في امثلة الطائفة الثانية ، فحصط، شحط، حفظ (حفظ) عرضط (عرط) وانظر في مذهب تميم هذا شرح الشافية ٢٢٦/٣ ، ٢٢٧ .

(٣) ابن مالك : التسهيل ٣٠٩ وشرح الاشموني ٨٥٢/٣ والازهرى : التصريح على التوضيح ٣٨٠/٢ .

(٤) بعض الآية ٦ من سورة الصافات .

فاذا نظرنا في لهجة تميم وجدنا هذه القاعدة تطرد فيها اطرادا اوسع حيث تبدل الياء من الواو في الدنيا والعليا والقصيا ...

وعلى الرغم من اطراد اللهجة التميمية في هذه المسألة ، فقد قُدِّر الشيوع للمثال الحجازي الشاذ تدييلا ملحقا على القاعدة ، وأصبح نابيا ذلك المثال التميمي الجاري على قياس الفصحى من قولهم (القصيا) . . .

هـ - من الوقف : الوقف على الاسم المنون غير المؤنث بالتاء

وهذه تراكيب ثلاثة نجعلها مدخلا الى تناول هذا المثال

وقل ربي زدني علما

ليس لي بذلك علم

ما لهم به من علم

وواضح ان الوقف في هذه الجملة يكون على اسم متون غير مؤنث بالتاء ، فهو في الجملة الاولى متون منصوب (علما) ، وفي الثانية منون مرفوع (علم) ، وفي الاخيرة منون مجرور (علم) .

فان القاعدة الفصحى في الوقف على مثل هذا الاسم متفرعة ، فان كان منصوبا أبدل تنوينه الفا ، وان كان مرفوعا او مجرورا حذف تنوينه ووقف على آخره بالسكون ، واذن يتخذ للوقف على « علم » في التراكيب السابقة الشكل التالي :

وقل ربي زدني علما - بالألف بعد الميم (الآخر) في حالة النصب

ليس لي بذلك علم^١ - بحذف تنوين الضم ، وتسكين الآخر في حالة الرفع

ما لهم به من علم - بحذف تنوين الكسر ، وتسكين الآخر في حالة الجر ، ايضا .

وهذه القاعدة الفصحى ذات ركنين - كما هو ظاهر ، فهي قائمة على التعدد . وهي ، الى ذلك غير منطقية اذا احتكنا الى النظر الشكلي المجرد ، ذلك انها تجمع المجرور والمرفوع في حكم واحد متطابق ، وتفرق المنصوب في حكم ثان مغاير . واذا كان للقول بالفرق بين المنصوب والمجرور ، والفرق بين المنصوب والمرفوع مركب تأويل فليس الى القول بالتطابق بين المرفوع والمجرور من سبيل .

(١) جعل سيويه (الكتاب ٢/ ٢٨٢) حرف الحاء علامة على الوقف بالسكون وتابعه على ذلك الزمخشري في المفصل ١٦٠

هذه حال المسألة في الفصحى (١)، أما في اللهجات فنجد لها حالين آخرين مختلفتين الأولى في : ربيعة ، إذ كانت تقف على الاسم المنون بحذف تنوينه ، وتسكين آخره مطلقاً (٢) يستوي لديها في ذلك المنصوب (٣) والمرفوع والمجرور ، وهكذا تتخذ التراكيب السابقة ، على لهجتها ، السمات التالي :

وقل ربي زدني علماً
ليس لي بذلك علماً
ما لهم به من علماً

بحذف التنوين ، من غير تفريع ولا تنويع ، حكماً واحداً جاريّاً على النصب والرفع والجر جميعاً .

والثانية في : الازد (٤)، وكانت تقف على الاسم المنون بأبدال تنوينه مداً طويلاً مجانساً :
الفا في تنوين الفتح ، وواوا في تنوين الضم ، وياء في تنوين الكسر (٥) ، فتقول في الوقف على « علم » من الجمل السابقة :

(١) انظر في هذا تصريح الأشموني حيث يقول : « واعلم ان في الوقف على المنون ثلاث لغات : الأولى - وهي الفصحى - ان يوقف عليه بأبدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة وكسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زيدا ، وهذا زيد ، ومروث يزيد ... » شرحه على الالفية ٧٤٧/٣

(٢) شرح الأشموني ٧٤٧/٣ ، ٧٤٨ ، والتصريح على التوضيح ٣٣٨/٢

(٣) انظر في ان ربيعة كانت تقف على المنون المنصوب بغير ألف ابن جني : الخصائص ٩٧/٢ وابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩ ، والتسهيل ٣٢٨ ، وابن هشام : المغني ٤١١ ، ٤١٢ ، وشرحه على القطر ١٥٢/٢ والأشموني : شرحه على الالفية ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٢٠١٤ ، ٢٠٢٤ ، ٧٦٤/٣ ، والصبان : حاشيته على الأشموني ٢٢٠/١ ، ١٣٨/٤ ، ٣٢٢/٤ ، والخضري . : حاشيته على ابن عقيّل ٥٠/١ ، ١٨٢ ، ٢٠٧ ، ٨١/٢ ، ١٧٩ ، ٢٠٤ ، والبغدادى : شرح شواهد شرح الشافية ١٧٤ ، ١٩١ ، ٧١٤ ، ٧٠

(٤) هي ازد السراة فيما روى سيبويه عن ابي الخطاب الاخفش . الكتاب ٢٨١/٢ وفي رواية ابن السراج في اصول النحو (ورقة ٤٤ من مخطوطة المتحف البريطاني) وانظر في نسبتها الى الازد دون إضافة تحدد القسم المراد منهم ، ابن مالك : التسهيل ٣٢٨ وشرح الأشموني ٧٤٧/٣ ، ٧٤٨ (حيث يأتريها عن ابن مالك) والأزهري : التصريح على التوضيح ٣٣٨/٢ . وزاد الرضى نسبتها توسيعاً وتعميماً اذ جعلها في بعض اهل اليمن . شرح الكافية ٣٧٩/٢ .

(٥) كتاب سيبويه ٢٨١/٢ وشرح الكافية ٣٧٩/٢ والتسهيل ٣٢٨ وشرح الأشموني ٧٤٧/٣ ، ٧٤٨ ، والتصريح على التوضيح ٣٣٨/٢ .

وقل رب زدني علما

ليس لي بذلك علمو

ما لهم به من علمي

وواضح ان قاعدة ربعة تمتاز على قاعدة الفصحى بالتوحد ، وفيه يسر ، ان ابتغينا التيسير ، وواضح ان قاعدة الازد تمتاز على قاعدة الفصحى بالانسجام (١) اذا اعتمدنا المحاكمة النظرية .

(٢)

في التراكيب وحركات الاواخر (النحو)

أ - من الاسناد : عسى بين الاسناد الى الظاهر والاسناد الى الضمير

هذا المثال من باب افعال المقاربة والرجاء والشروع ، وهو يدور على هذه الافعال حين تستعمل في مثل هذه التراكيب :

المعلمون كادوا يكونون رسلا

الشريكان شرعا يخططان للصفقة

النساء العاملات اخذن يطاولن الرجال في مستوى نهوضهن بأهباء وظائفهن ... الخ.

فيتقدمها اسم ظاهر (المعلمون ، الشريكان ، النساء العاملات ...) تقع هي وجملتها خبرا عنه ، فان حكم هذه الافعال في التصرف يقضي بأن يلحقها ضمير مطابق في عدده وجنسه للاسم الظاهر المتقدم ، ويكون هذا الضمير في محل رفع ، اسما لهذه الافعال .

ولكن عسى (٢) واخولق واوشك (٣) ، من هذه الافعال ، كانت تجري في لغة اهل الحجاز (٤) على نحو مختلف ، اذ كانت تستعمل في مثل هذه التراكيب جامدة على حال واحدة هكذا :

(١) اذ تحول كل تنوين الى مد طويل من جنسه فللمفتح الألف ، وللضم الواو ، وللکسر الياء ، على حين تحول الفصحى تنوين الفتح ليس غير الفا ، اما تنوين الضم والکسر فتحذفهما وتبدل منهما السكون .

(٢) قصر ابن عقيل هذه المعاملة التفرعية الخاصة على عسى (انظر شرحه على الألفية ٢٩٣/١ - ٢٩٤) .

(٣) ألحق الأشموني (شرحه على الألفية ١٣٢/١ ، ١٣٣) والأزهري (التصريح على التوضيح ٢٠٨/١ ، ٢٠٩) اخولق واوشك بـ « عسى » في هذا الحكم التفرعي الخاص .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٩٣/١ - ٢٩٤ وشرح الأشموني ١٣٢/١ ، ١٣٣ والتصريح على التوضيح ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ .

البرد عسى ان يحف
المجلة عسى ان تروج
الاخوان عسى ان يتصافيا
العرب عسى ان يتنبهوا
الامهات عسى ان يسلمن

فلا تكون مسندة الى ضمير مستتر او ظاهر مطابق ، بل يكون اسنادها الى « أن والفعل »
بعدها ، وتكون جملتها خبرا عن الاسم الظاهر المتقدم « المبتدأ » (١) .
وهذه الصورة التفرعية من تجميد عسى و « اخلولق واوشك » هي الوجه الحجازي
المستجساد .

وقد كانت نميم (٢) على غير ذلك ، تجري عسى و « اخلولق واوشك » على مثال
اخوانها في هذه التراكيب ونظائرها ، فتقول في المجموعة الثانية من الامثلة المتقدمة :

البرد عسى ان يحف
المجلة عست ان تروج
الاخوان عسيا ان يتصافيا
العرب عسوا ان يتنبهوا
الامهات عسين ان يسلمن

باسناد عسى ، شأن سائر اخواتها ، الى ضمير مطابق للاسم الظاهر المتقدم في جنسه
وعده . وتكون عسى مسندة الى الضمير وتكون الجملة الفعلية المصدرة بان بعدها خبرا لها
وتكون هي وجملتها خبرا عن الاسم الظاهر المتقدم « المبتدأ » (٣) .

(١) وتعرب جملة : المجلة عسى ان تروج ، مثلا هكذا : المجلة : مبتدأ وعسى : تامة وان تروج : في محل رفع
فاعل لها وجملة عسى من الفعل والفاعل خبر للمبتدأ « المجلة » .

(٢) شرح ابن عقيل ٢٩٣/١-٢٩٤ وشرح الأشموني ١٣٢/١، ١٣٣ والتصريح على التوضيح ٢٠٨/١، ٢٠٩ .

(٣) فتعرب جملة : الاخوان عسيا ان يتصافيا ، مثلا ، على النحو التالي :

الاخوان : مبتدأ ، وعسى : فعل ماض ناقص من افعال الرجاء ، وألف الاثنين : ضمير متصل مبني في
محل رفع اسمال « عسى » وان يتصافيا : في محل نصب خبر لـ « عسى » وجملة « عسيا ان يتصافيا » في محل
رفع خبر المبتدأ « الاخوان » .

وقد قدّمت طريقة اهل الحجاز ، فكانت الفصحى . وأهملت طريقة تميم في هذا اللون من التراكيب على الرغم من انها طريقة واحدة مطردة تجري فيها تلك الافعال جميعا على نسق واحد لا يخالف عنه اي منها .

ب - من الحذف : خبر « لا » النافية للجنس بين الحذف الجائز والحذف الواجب .

وفي جملة « لا » النافية للجنس ، حين يتعين الخبر بدليل من السياق او قرينة من الحال يكون للخبر حكمان : احدهما من لغة اهل الحجاز واختارته الفصحى وقدمته ، وهو حكم مرن قائم على التمييز بين ذكر وحذف (١) . والثاني من لغة تميم (٢) وطبيء ، ونجعله كتب المحو في المقام الفرعي الثانوي ، وهو حكم واحد قاطع يوجب الحذف .

قال ابن هشام ، وحكى مذهب اهل الحجاز على أنه الاصل والوجه ، وعقب بذلك مذهب تميم ، هكذا : « ويكثر حذفه إن عُلِمَ ، وتميم لا تذكره حينئذ (٣) » .

وبيان ذلك ، عند التطبيق ، انك تجيب من يسألك : هل لديك اعتراض ؟ ووفق لغة اهل الحجاز ، على وجهين : الاول ، وهو الكثير ، ان تقول : لا اعتراض ، فنحذف الخبر لدلالة قرينة السؤال عليه ، والثاني ، وهو جائز ، ان تقول : لا اعتراض لدي .

أما على لغة تميم فهناك جواب واحد عن هذا السؤال ، لا غير ، وهو : لا اعتراض بحذف الخبر ، لان قرينة السؤال دلت عليه .

ولا نترك للتأويل ان يستهويننا فنحمل الحكم الحجازي المرن الواسع على انه من اعراض خلق الحضارة التي نهأت لهم في ظلال مركز الدين والتجارة ، ونحمل الحكم التميمي الحاسم القاطع على انه من لوازم خلق البداوة القائم على الصراحة والصرامة والاقتضاب .

ولكننا مع ذلك نرى الوجه التميمي ، في الظاهر الشكلي للقاعدة أخصر وأيسر ، ونرى الوجه الحجازي ، في رأي المتعلم المتلقي ، متشعبا محيرا .

(١) انظر في خبر « لا » اذا دل عليه دليل وأن اهل الحجاز يحذفونه كثيرا ويذكرونه قليلا : المفصل ١٥ وشرح الكافية ١٠١/١ والتسهيل ٦٧ وشرح الأشموني ١٥٤/١ .

(٢) تميم هي التي يشتهر انها توجب حذف الخبر اذا دل عليه دليل ، وانظر : شرح الكافية ١٠١/١ والمغني ٢٦٩ ، ٢٦٤ وشرح المفصل ١٠٥/١ ، ١٠٧ والتسهيل ٦٧ وشرح شذور الذهب ٢٠٩ ، ٢١١ ، وقد ألحقت بهم طيء في بعض المراجع المتأخرة ومنها شرح ابن عقيل ٣٥١/١ وشرح الأشموني ١٥٤/١ والتصريح على التوضيح ٢٤٦/١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٠٩ ، ٢١١ والمغني ٢٦٤ .

ج - من الاعراب بالحركات : « غير » الاستثنائية .

ومعلوم أن « غير » تستعمل في الاستثناء ، من أساليب العربية ، على سعة حتى صارت تُعدّ في ادوات الاستثناء . وهي في استعمالها هذا محمولة على « إلا » في إفادة معنى الاستثناء ، وهي في اعرابها محمولة على الاسم الذي يلي « إلا » في صور الاستثناء المتعددة . ومعلوم ايضا ، ان لاعراب « غير » الاستثنائية ، في مقاييس الفصحى المختارة ، وجوها فاذا كان الاستثناء تاما مثبتا كما في :

(سجد الملائكة غير ابليس) وجب نصبها على الاستثناء ، واذا كان الاستثناء تاما منفيًا كما في :

(ما لهم وسيلة الى المعرفة غير الكتاب) ترجّح فيها ان تتبع المستثنى منه (وسيلة) على البدلية ، وبذلك يكون الوجه الراجح في اعرابها الرفع ، وجاز فيها الى ذلك ، ان تنصب على الاستثناء .

واذا كان الاستثناء ناقصا مفرّغا اعربت وفق العوامل - باصطلاح النحويين - فهي في مثل قولنا :

(ما اعجبني غير سعة الشوارع) مرفوعة على الفاعلية للفعل « اعجب » وفي مثل قولنا :
(ما سمعت غير المعزوفة الاولى) منصوبة على المفعولية للفعل « سمعت » .

هذه صور مما تتخذه « غير » في الاستثناء ، يتعاورها فيها رفع ونصب . فاذا تتبعنا حالها في لهجات الفصحى وجدنا صورة اخرى ، ولكنها صورة واحدة . وهي صورة تنسب الى قبيلة من القبائل الفصيحة التي يحتج بلغاتها هي أسد .

ذلك أنه ينسب الى « بعض بني أسد وقضاة » (١) أنهم كانوا ينصبون « غير » الاستثنائية هذه على كل حال يستوي في ذلك ان تقع في استثناء موجب وان تقع في استثناء منفي ، كما يستوي فيه ان تقع في استثناء تام وان تقع في استثناء ناقص ، فيقولون في كل ما تقدم بالنصب ، وجها واحدا لا يتعدد ، مطرداً لا يتخلف .

د - من الإعراب بالعلامات النحوية : إعراب المثني

ومن أمثلة هذه الطائفة اعراب المثني ، او علامة اعراب المثني ، فان لاعرابه ، في بناء العربية الفصحى ، علامتين ، أولاهما في الرفع وهي الالف ، والثانية في النصب والجر وهي الياء . ولاعرابه بذلك قاعدة ذات شعبتين ، وهي من الشيوع والدوران بالمكان المعلوم

(١) السوطي : همع الطوامع ٢٣١/١ والأزهري : التصريح على التوضيح ٣٦١/١ .

وكان لإعراب المثني في بعض اللهجات العربية الفصيحة القديمة المسماة وجه آخر مغاير ، علامة واحدة ملازمة ، اذ كان يستعمل بالالف رفعاً ونصباً وجراً ، وتلك قاعدة غير ذات شعب ، أثرت عن بلحارث بن كعب (١) ، وأثرت عن كنانة (٢) ، وأثرت عنها معا ، وأثرت عنها وعن خثعم وزبيد (٣) ، وأثرت عن بلحارث وبطون من ربيعة (٤) ، وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومراد (٥) ، وعذرة (٦) .

وقد خُرِّجت على هذه اللغة قراءة : ان هذان لساحران (٧) ، وخرج عليها طائفة من احاديث النبي (ص) ، منها قوله : لا وتران في ليلة (٨) ، وقوله : اياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان ، وقوله : اني واياك وهذان وهذا في مكان واحد يوم القيامة (٩) .

(١) في رواية اهل الكوفة والكسائي والفراء (اللسان أنن) ، وقابح عليها ابن فارس (الكوفي المنزع والهوى) في الصحابي ٢٠ ، والرضي في شرح الكافية ١٦١/٢ وابن مالك في التسهيل ١٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، ٩٨ وابن هشام في المغني ٢٧ .

(٢) في رواية ابي عبيدة عن ابي الخطاب الاخفش (اللسان انن) والهمع ٢١/١ ثم استوعب السيوطي ، على عادته ، في موطن قال من الهمع ٤٠/١ جميع من تعزى اليهم هذه اللغة .

(٣) ثمرح شذور الذهب ٤٧ .

(٤) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٥) وردت في الهمع ٤٠/١ (وهو مصدرها الوحيد) برسم مزدادة . ولم اجد لـ « مزدادة » اي ذكر في كتب القبائل والانساب المتاحة بين يدي . والأقرب - عندي - ان يكون المقصود بها قبيلة مراد على ما أثبت .

(٦) الهمع ٤٠/١ . ولعل هذا التعدد والاختلاف في نسبة هذه اللغة ليس دليلاً على انها وجدت وحسب ، بل هو دليل على سعة ذبوعها وعمق انتشارها كذلك . ولعلها ايضا ، دليل على انها اتصلت لها الحياة وكتب لها الشيوخ في الامصار حيث تلاقت أخلاط القبائل بعد الفتح ، فان ذلك مما توحى به نسبتها الى هذه القبائل جميعاً .

(٧) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٣ فأما قوله تعالى : ان هذان لساحران ... فأمثل الاقوال فيها ان تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثني بالالف على كل حال ... وانظر مثل هذه المقالة في شرح الكافية ١٦١/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، ٩٨ .

(٨) شرح الأشموني ٣٣/١ ، ٣٤ والهمع ٤٠/١ .

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، ٩٨ .

وورد ، وفقاً لها ، من الشواهد الشوارد :

— تزود منا بين اذناه طعنة (١)

— قد بلغا في المجد غايتها (٢)

— أعرف منها الجيد والعينانا (٣)

— فأطرق لإطراق الشجاع ولو يرى مساعداً لناباه الشجاع لصم (٤)

ومع ذلك كله أبعادت عن الحمى الفصيح . وأصبح الحكم المتعدد والقاعدة ذات الشعبتين في اعراب المثني هي الوجه ، يختاره التقعيد النحوي ويصححه ، ويجري به الاستعمال الادبي ويحققه .

هـ — من الاعراب بالعلامات الفرعية أيضاً : اعراب كلا وكلتا

ومن أمثلتها ، ايضاً ، اعراب كلا وكلتا ، فان حكم الفصيح (٥) فيه قائم على التفرقة بين حالين : حال اضافتهما الى الضمير حيث تعربان اعراب المثني ، بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، وحال اضافتهما الى الاسم الظاهر حيث تعربان اعراب الاسم المقصور بالحر كات المقدرة على الالف اللازمة .

وهذا الحكم الافصح المتعدد هو السائر الدائر المشهور ، الذي اختاره النحويون وجرى على الالتزام به الكاتبون ، وهو مظنة الزلل وموقف التلوم عند ابناء اللغة . وقد كان يقابله في لهجتين قديميتين مذكورتين حكمان آخران كلاهما متوحد لا يتعدد مطرد لا يتفرق .

واول الحكمين كان في كنانة (٦) ، وهو يجري باعراب كلا وكلتا اعراب المثني مطلقاً ، سواء اضيفت الى اسم ظاهر ام اضيفتا الى ضمير .

(١) الصحابي ٢٠ وشرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٢) شرح الكافية ١٦١/٢ والهمع ٤٠/١ .

(٣) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٤) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٥) يقول الازهري في التصريح على التوضيح ٦٨/١ «... والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى ضمير هي اللغة المشهورة » وانظر في هذا القول ، قبل الازهري ، مقالة السيوطي في الهمع ٤١/١ .

(٦) التسهيل ١٢ وشرح الاشموني ٥٠٩/٢ والهمع ٤١/١ والتصريح على التوضيح ٦٨/١ . ومن الغريب ان كنانة تذكر بين قبائل تستعمل المثني بالالف دائماً رفعاً ونصباً وجراً ، وقد تقدم ذلك ، شرح شذور الذهب ٤٧ واللسان (ان) والهمع ٢١/١ ، ٤٠ .

وثانيهما كان في بلحارث بن كعب (١)، وو يجري باعراجهما إعراب الاسم المقصور، بالحرركات المقدرة على الالف اللازمة مطلقا، يستوي في ذلك، كذلك، ان تضافا الى مضمير وان تضافا الى مظهر.

وكان حكم الفصحى قد قام على تليق الحكمين المختلفين وتسوية قاعدة واحدة منهما تقوم على الاستيعاب والشمول.

و - من حركات البناء : حركة الهاء من ضمير الغائب المتصل

وأختتم هذه الأمثلة، من مرتبة التراكيب . . . ، بهذا المثال من الضمائر :
وموضوع هذا المثال ، بالتحديد ، هو حركة الهاء من ضمير الغائب المتصل :
والأصل في هذه الهاء - على ما يرى النحويون (٢) - ان تكون مضمومة ، ولكنها تتخذ في البناء الإفصح اشكالا متعددة اذ :

تلتحقها الضمة مشبعة بعد الفتحة (٣) كما في :

(نصحت له (هو) كثيرا)

(حمدت فعله (فعلهو) تشجيعا)

وبعد الضمة (٣) كما في :

(ليس موقفه (موقفهو) صلبا)

(رأيه (رأيهو) سديدا (٤))

وتلتحقها الضمة مختلصة بعد السكون كما في :

(دافعت عنه إنصافاً (٥))

(١) التصريح على التوضيح ٦٨/١

(٢) هذا الرأي حول الاصل في هاء الضمير نص صريح في كتب النحويين ، وانظر : سيبويه : الكتاب ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ والمبرد : المقتضب ٣٦/١ ، ٣٧ والسيوطي : الهمع ٥٨/١ . ولعل المراد بالاصل عندهم في هذه المسألة الكثير الغالب ، على ما هي عادتهم في استعمال هذا اللفظ ، وليس بعيدا ان يكون « الاصل » هنا بمعنى الطور السابق في سياق التغير ، ومن الادلة المؤنسة على ذلك ان ضمير الغائب (المفرد المذكر) في العبرية ، وفي لهجات اسد وتميم وقيس (اللسان ها) وفي كثير من اللهجات العربية المعاصرة ، هو « هو » بالهاء تعقبها الضمة المشبهة (المد الطويل) او الواو الساكنة بعبارة القدماء .

(٣) المبرد : المقتضب ٣٦/١ ، ٣٧ ، وابن مالك : التسهيل ٢٤ .

(٤) التسهيل ٢٤ .

(٥) جعل المبرد من مواطن احتمال الضم هذه مجي الهاء بعد واو او الف ، كما في : هذا ابوه ، فألقى موسى عصاه . المقتضب ٣٦/١ ، ٣٧

وتالحقها الكسرة مشبعة بعد الكسرة (١) ، كما في :

(أَلَمْ به (بهـى) مرض)

وتالحقها الكسرة مختلصة بعد الياء الساكنة (٢) نحو :

(ليس عليه بأس)

وهذه الاشكال المتعددة هي التي تشكل القاعدة الفصحى التي نألفها ونجري عليها .

اما في لهجة اهل الحجاز فكانت الهاء تتخذ شكلا واحدا مطرداً هو لزوم الضم مشبعا (٣) ، على الاصل . وهكذا نقول في الامثلة المتقاربة ؛ وفق لهجتهم :

نصحت له (لهو)

حملت فعله (فعلهو)

ليس موقفه (موقفهو) صلباً

دافعت عنه (عنهو)

ألم به (بهو) (٤) مرض

ليس عليه (عليهو) (٤) بأس .

وكان الحجازيون يقرأون : فخشفنا به (بهو) وبداره (بدارهو) الارض (٥) .

ومع أن للهاء ، في لهجتهم ، هذا السميت الواحد المطرد ، فان تلك الاشكال المتنوعة في تحريكها بين اشباع واختلاس وبين ضم وكسر هي السائدة التي ظفرت بالمكان في

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٩٣ - ٢٩٤ والتسهيل ٢٤ .

(٢) المقتضب ١/٣٧

(٣) هذا ظاهر ما نجد عند سيبويه في الكتاب ٢/٢٩٤

(٤) انظر في ان الحجازيين كانوا يلزمون الاصل فلا يكسرون بعد الكسرة والياء الساكنة : الكتاب ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ والمقتضب ١/٣٦ ، ٣٧ ، واصول النحو الورقة ٤٧ وشرح الكافية ٢/١٠ والتسهيل ٢٤ والجمع ١/٥٨ .

(٥) بعض الاية ٨١ من سورة القصص ، وانظر في قراءة اهل الحجاز هذه : كتاب سيبويه ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ والمقتضب ١/٣٦ ، ٣٧ واصول النحو ، الورقة ٤٧

البناء الفصيح ، قاعدة مختارة ، وحكما في الاستعمال راسخا متبعا (١) .

(٣)

في المشترك بين الابنية والتراكيب

— علامة التأنيث والمنع من الصرف : الوصف على «فعلان» بين الصرف ومنعه

وحاله في مقاييس الفصحى حالان ، فان كان فعلان (الوصف بألف ونون مزيدين)
يؤنث على فعلى مُنْع من الصرف، وان كان يؤنث على فعلاثة فانه يُنْصَرَف .

وهكذا يصبح الامر في صرف فعلان ومنعه موضعا من مواضع التشعب ، وحالة من
حالات التوقف تستوجب النظر في مؤنثه : هل يجيء على فعلى ام يجيء على فعلاثة .

ويترتب على هذا عند التطبيق ، في اللغة الفصحى ، ان يمنع من الصرف نحو :
عطشان ، سكران ، غرثان (جائع) ، غضبان ... لأن مؤنثاتها : عطشى ، سكرى ،
غرثى ، غضبى ...

ويترتب عليه عند التطبيق ، في الفصحى ، كذلك ، ان يصرف نحو :
سيفان (طويل ممشوق) ندمان ، أليان ، مصّان (لثيم) ... لأن المؤنث من ذلك :
سيفانة ، ندمانة ، أليانة ، مصانة .

اما عند بني اسد فكان «فعلان» على حال واحدة مستقرة ، اذ كانوا يؤنثون ما يجيء
من الصفات على هذا الوزن بالتاء ويقولون في ذلك كله فعلاثة ، وكانوا ، ايضا ، يصرفونه
جميعا دون استثناء (٢) ولا تفريع .

(١) لانغوض هنا في غمرات التعليل ، فقد كان لكل وجه ، عند القدماء ، علته وحكمته البالغة ، وانما نقرر
ما تناهى اليها من هذه الظواهر بين البناء الفصيح العام وبناء اللهجات الخاص ، والقول بأن الغالب
الشائع في حركة الهاء هو ذلك الحكم المتنوع بين الضم والكسر ، والقول بأن الاطفي في الاستعمال
هو كسر الهاء بعد الكسرة والياء الساكنة نص عليه المبرد صراحة في المقتضب ٣٦/١ ، ٣٧ ، وقرره
النحويون بتقديمه على انه الاصل وتأخير مذهب اهل الحجاز على انه الفرع . وانظر في ذلك كتاب سبويه
٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ ، والهمع ٥٨/١ ، اما غلبة هذا الحكم المتنوع لحركة الهاء في النطق العربي المعاصر فأمر
ثابت ، ومن الحشو الافاضة بالاستدلال عليه والاستشهاد له .

(٢) ابن السكيت : اصلاح المنطق ٣٥٨ واللسان (سكر) والتسهيل ٢١٨ وشرح المفصل ٦٦/١ ، ٦٧
وشرح الاشموني ٥١١/٢ وحاشية الخصري على ابن عقيل ٩٨/٢ .

وعلى الرغم من ان مذهب اسد في فعلانة مذهب واحد، مطرد، فقد صَنَّف في المرتبة الدنيا ، وسُـدِّك المذهب الاول المذيل بالتفريع المُـلَبِّس الشاذ في مرتبة اللغة الفصحى (١) .

واكتفي بهذه الامثلة ، من الظاهرة النحوية ، في هذه المسألة . وارجو ان لا يُحْمَل هذا التعدد في النماذج على التكرار والتكرار والحشو ، فاني انما اردت الى تجلية المسألة ، ولم يكن من همي ان أحيط بأمثلتها جميعا (٢) .

الملاحظات (النتائج)

ولعل هذه الامثلة المتقدمة تبيِّن لي ، في غير تكلف ولا قسر ولا افتعال ، ان أستخلص الملاحظ التالية ، على الظاهرة النحوية ، في العربية :

أ - اصول بناء الفصحى :

أن بناء الفصحى الذي تناهى اليها في قواعدها الموضوعية ، وراثتها المكتوب ، هو نظام لغوي متعدد المصادر ، فان ذلك ، وحده ، تأويل ما نجد من الشعب الغني الذي تتميز به الظاهرة النحوية الواحدة في الفصحى ، ذلك الشعب الذي يقابله في واحدة من اللهجات توحد محدد او قاعدة فذّة منسجمة العناصر .

(١) انظر في القول بالتصنيف القائم على المفاضلة بين نظامين لغويين واعتبار الاول افصح : شرح المفصل ٦٧ ، ٦٦/١

(٢) ومن امثلتها المتاحة بين يدي الآن ولا افيض في بيانه اعراب الاسماء الستة فان قاعدته في الفصحى على ثلاث شعب ، للرفع الواو وللنصب الالف ، وللجر الباء (وذلك على ما هو معروف حين تكون تلك الاسماء مضافة لغير ياء المتكلم) . اما في لهجة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد فكانت (ابا واخا وحما) من هذه الاسماء تستعمل بالالف مطلقاً ، رفعاً ونصباً وجرا (حاشية الخصري على ابن عقيل ٣٨/١) وتلك سبيل واحدة غير ذات شعب . ومنها اعراب جمع المذكر السالم او بعض الملحق به من مثل سنين وبنين ، فان الفصحى يجريه على اعراب متنوع : بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا على حين كانت (عامر) تلزمه الباء على كل حال وتعربه بالحركات منونة ، تنوين الضم رفعا وتنوين الفتح نصبا وتنوين الكسر جرا (التصريح على التوضيح ٧٦/١ ، ٧٧ وحاشية الخصري على ابن عقيل ٤٥/١) وذلك يخرج من شعبة المعربات بالعلامات الفرعية في التبويع النحوي الى الاصل الغالب وهو الاعراب بالمركات .

ب - اتجاه الى التجميع :

أنه يبدو ان الاتجاه الى التجميع في حياة العرب بعد الاسلام وهو اتجاه أيّدته وعملت على تثبيته وتعميقه عوامل من الدين ، في المقام الاول ، استتبع اتجاهها الى التجميع على صعيد اللغة ، فاسهمت اللهجات في بناء اللغة الفصحى على نحو ما اسهمت القبائل في بناء الحياة الجديدة .

ج - الفصحى في ذاتها

أن هذا البناء (الافصح) الذي استطاع ان يكون اطارا لغويا وافيا بالتعبير عن مضمون حضاري مزدهر ، ليست له خصائص عبقرية مميزة ، في ذاته ، كأن يكون متميزا بالقابلية المحددة ، والاطراد المنسجم الى غاية الاحكام المطلق ، فشأنه في التنوع والتفرع والتفاوت شأن اي بناء لغوي آخر ، وهذا هو الامر الطبيعي في اللغة ، فهي ظاهرة من ظواهر الاجتماع الانساني تصوغها عوامل المكان والزمان .

د - إلف الفصحى والرؤية الجديدة

أن العاطفة الخاصة التي تحالط موقفنا من الفصحى مصدرها انتهاء الى مضمون التراث الذي تعبر عنه ، وإلف وثيق بهذه الصورة اللغوية التي تعبر عنه . وهذه العاطفة الخاصة وذاك الانتماء الموروث والإلف الوثيق قد تحجب عنا الملامح الحقيقية للغة ، ونحول بيننا وبين رؤية موضوعية محددة لبنائها . فلعل هذه المحاولة الدراسية تكون ذات نفع في تجديد احساسنا باللغة والمضمون الحضاري الذي تصوره ، وهي ايضا ، من وجه ما ، التفات الى الدور المقابل الذي تلعبه اللغة في بناء جديد للحياة وصياغة جديدة للفكر .

هـ - لأمّح ولا قدح

أن هذه المقارنة بين الفصحى ولهجاتها في اطار الظاهرة النحوية لم يقصد بها الى مدح الفصحى او تحسينها ، ولم يقصد بها ، كذلك الى القدح في الفصحى او تقييحها ، وانما هي محاولة موضوعية خالصة لالقاء الضوء على ظواهر لغوية متعاصرة حيّ بعضها وساد وأهمّل بعضها فئات أو كاد . وعسى ان يتاح لي او لغيري في بحوث تالية تقوم على مزيد من الاستقصاء والتتبع ، ان يصل الى تحديد العوامل الخارجية والذاتية التي غلبت صورة لظاهرة نحوية ما في لهجة او مجموعة من اللهجات على صورة اخرى لتلك الظاهرة في لهجة او مجموعة اخرى من اللهجات .

و - توجيه في تيسير النحو

أن تيسير قواعد النحو لا يتم بتجريد هذه القواعد، وتنخّلها واختصارها، واخضاعها لقوالب محدودة لها صفة الاطراد المطلق ، والا فان هذا ليس شأن الفصحى ، كما تبين لنا ، فقد حيّت وراجت ، في الاستعمال ، قواعد قائمة على التنوع والتذييلات الشاذة . وأهملت وسقطت من الاستعمال قواعد ذات وجه واحد او فروع منسجمة .

ولعل سبيل التيسير اذن، هي ان تأخذ القواعد مكانها التلقائي من اعمال أدبية تعبر عن مضامين الحياة المعاصرة وتستقطب هموم المتعلم وقضاياها ، ذلك ان الصور التي اتخذتها هذه الظواهر الخاصة المتقدمة ، في بناء اللغة العربية الفصحى ، وهي صور ألفناها وتعلقنا بها ، واحسنا انها تمثل ركنا في علاقتنا النفسية الخاصة مع اللغة انما تحقق لها هذا من خلال حياتها في صورة التعبير من نصوص تراث حضاري مزدهر .

وعلى هذا النحو يتاح لابناء اللغة ان يكتسبوها اكتسابا طبيعيا تلقائيا من خلال اقبالهم على التفاعل بمضامين تمثل اهتمامات مشتركة فيما بينهم ، تكون الفصحى صورة البيان عنها .

وحين توضع قواعد اللهجة المحلية في احدى البيئات ، ويتاح لابناء تلك البيئة ان يطلعوا على اصول القواعد التي تنتظمها لهجتهم وفروعها ، وهي القواعد التي كانوا يلتزمونها في تلقائية مواتية مكتسبة ، يفجأون بركام هائل من الاحكام والتذييلات يكون مجالا غنيا للدراسة ، وقد يكون ، كذلك ، مجالا محيرا للمتعلم المتلقى . فسأله اليسر والصعوبة ، ان صبح هذا المثال هي في طريقة الاكتساب .

وايضا ، لو عدنا الى واحدة من هذه الأمثلة السابقة التي احصيت ، فعدلنا فيها عن الصورة الفصحى الى صورتها في اللهجة المعنية مؤثرين هذه الصورة الاخيرة لاطرادها وانسجامها لأصبح موضع استعمالها في تراثنا الفصحى المكتسوب موضعاً ملبساً ومشكلة تعليمية جديدة ،

وذلك كأن نختار لهجة ربيعة في الوقف على المنصب وب المنون بالسكون ، فان هذا الاختيار سيجعل الوقف على المنصب المنون ، بالألف ، ظاهرة غريبة حين تعرض لنا في نصوص الجاحظ وابي العلاء، ويحمل الألف التي كانت تلحقه في الكتابة بقية أثرية تستوقف الدارس لتفسيرها ،

اونختار مذهب اهل الحجاز في إلزام هاء الضمير حركة واحدة ، فان هذا الاختيار
سيطرح على الناس معاناة غير سائغة في تحويل الستهم للنطق بمثل هاتين الجملتين :

ليس به بأس

ليس لديه مخرج

على هذا النحو :

ليس به (بهو) بأس

ليس لديه (لدهو) مخرج

ز - القواعد المشتركة والقواعد الخاصة

أن عناية كتب النحو بتسجيل هذه الظواهر اللهجية الخاصة واعتبارها جزء من بناء اللغة
مع تصنيفها في أكثر الأحيان في المرتبة الثانية ، ثم ما نجد من عروض هذه الظواهر في
الاستعمال (القراءات والاحاديث والشعر ولغة الكتابة) على نطاق محدود ، خلال القرون
المتطاولة من حياة اللغة ، ذلك كله يشير الى ان بناء العربية كان يقوم على مركزية تتمثل
في جمهرة القواعد المشتركة ، ولكنه كان ، ايضا ، يتيح للامر كزية مسيلا في هذه الطائفة
من القواعد التي يجد لها تأويلا في احكام القياس او مواد السماع .

ح - وجود اللهجات الخاصة أتوسعة هو وتيسير أم تشعب وتصعيب

وهكذا ظلت اللهجات ، وما فيها من هذه السمات الخاصة ، مركبا للتأويل والتسوية
يقتعده النحويون في خلافهم الداخلي ، ويتكئ عليه الشعراء والكتّاب في خلافهم مع
النحويين الذين أولعوا بتتبع سقطاتهم ولحونهم .

وكأن هذا أصبح تقليدا متوارثا . فأصبحنا نجد من الدارسين المحدثين من يصطنعه
في الاعتذار عن المخالفات اللغوية المستنكرة والاقوال الضعيفة المستهجنة . ولكن هذا التأويل
أداة حاضرة مسعفة في ايدي من يعلمون . وقد خُيِّلَ لجمهرة المثقفين من ابناء العربية ،
من خلال ما رأوا من استغلال المتخصصين لهذه الأداة قديما حديثا ، ان كل وجه في
الظاهرة النحوية جائز ، لأن له - لا بد - مركب تأويل .

وقد يبدو لنا ، حيناً ، أن الإغضاء على هذه الطريقة عند المتخصصين يكون اقرب الى التيسير على الناس في استعمال الفصحى ، ويهون عليهم امر العلاقة بين الفصحى والعامية اذ يجدون ان كثيراً من الاتجاهات اللغوية العامية لها اصول في هذه اللهجات .

ولكنه يبدو لنا ايضا ان تأويل المتخصصين ، على هذا الصعيد انما هو اداة خصوصية محدودة ب فئة من الناس ، وأن الوجوه التي يذهبون اليها في التأويل هي اقرب الى التنصل والاعتذار ، فاهيك بأنهم هم انفسهم وبأن جمهرة الناس لا يسيغون هذا التأويل القائم على اسس تاريخية نظرية محضة ، لانهم يجدون ، في انفسهم ، ان مظاهر النشاط اللغوي الموروث والمعاصر الذي صاغ لهم لغتهم ، من الناحية العملية ، لا يكاد يعترف بهذه الظواهر الخاصة ولا يكاد يجري بها .

ولهذا كله تظل اللهجات الخاصة ، من وجهة نظر عامة في تيسير تعليم اللغة لابنائها – بعد أن لم تعد سليقة فيهم – تظل هذه اللهجات مصدر تشعب يتوزع له المتعلم ، وعبئنا ثقبلا ينوء به . وتظل مادة للدراسة النحوية التاريخية ، وحسب .

المصادر والمراجع

- ١ – اسرار العربية لابن الانباري ، بتحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧ – ١٩٥٧
- ٢ – اصلاح المنطق لابن السكيت ، بتحقيق احمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف بمصر ١٣٧٥ – ١٩٥٦
- ٣ – اصول النحو لابن السراج ، مخطوط بالمتحف البريطاني رقمه OR 2808
- ٤ – الاطللس التاريخي للعالم الاسلامي في العصور الوسطى . وضعه عبد المنعم ماجد وعلي البنا . دار الفكر العربي (بلا تاريخ)
- ٥ – الاقتراح للسيوطي . حيدر اباد ١٣٥٩
- ٦ – اوضح المسالك لابن هشام . نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٣٧٥ – ١٩٥٦
- ٧ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، بتحقيق محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي القاهرة ١٣٨٧ – ١٩٦٧

- ٨ - جمهرة انساب العرب لابن حزم ، بتحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر
١٣٨٢ - ١٩٦٢
- ٩ - حاشية الخصري على ابن عقيل . مكتبة مصطفى الباني الحلبي القاهرة ١٣٥٩ - ١٩٤٠
- ١٠ - حاشية الصبان على الأشموني . دار احياء الكتب العربية (عيسى الباني الحلبي)
- ١١ - الخصائص لابن جني ، بتحقيق محمد علي النجار . دار الكتب المصرية ١٣٧١ - ١٣٧٦
١٩٥٢ - ١٩٥٦
- ١٢ - شرح الأشموني ، نشرة محمد محي الدين عبد الحميد . دار الكتاب العربي بيروت
١٣٧٥ - ١٩٥٥
- ١٣ - شرح التصريح على التوضيح للأزهري . المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥ .
- ١٤ - شرح شافعية ابن الحاجب للرضي . (ومعه شرح شواهد للبغدادى) ، بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقه . مطبعة حجازي بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ١٥ - شرح شذور الذهب لابن هشام ، نشرة محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية
١٣٨٠ - ١٩٦٠
- ١٦ - شرح ابن عقيل ، نشرة محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية ١٣٨١ - ١٩٦١
- ١٧ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، نشرة محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية ١٣٨١ - ١٩٦١ .
- ١٨ - شرح الكافية للرضي . ١٢٧٥ هـ
- ١٩ - شرح المفصل لابن يعيش . ادارة الطباعة المنيرية .
- ٢٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . مكتبة دار العروبة ١٣٧٦ - ١٩٥٧ .
- ٢١ - الصاحبي لابن فارس . المكتبة السلفية .
- ٢٢ - كتاب سيويه . المطبعة الاميرية ببو لاق ١٣١٦ هـ

- ٢٣- لسان العرب لابن منظور ، بيروت ١٣٧٦ - ١٩٥٦ .
- ٢٤- لغة هذيل لخليل ابراهيم العطية ، بحث بمجلة الاقلام العراقية (العدد ١١ - السنة الاولى ربيع الأول ١٣٨٥ - ١٩٦٥)
- ٢٥- معجم فيشر (مقدمته ونموذج منه) مجمع فؤاد الأول للغة العربية (مطبعة الرسالة ١٩٥٠) .
- ٢٦- معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة . دمشق ١٩٤٩ - ١٣٦٨ .
- ٢٧- مغني اللبيب لابن هشام ، بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . دار الفكر الحديث - لبنان ١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
- ٢٨- الفصل للزمخشري ، بتحقيق بروخ ، ليزج .
- ٢٩- المختضب للمبرد ، بتحقيق محمد عبد الخالق عطية . القاهرة ١٣٨٥ - ١٣٨٨ .
- ٣٠- المنصف (شرح للتصريف) لابن جني ، بتحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين . القاهرة ١٣٧٣ - ١٣٧٩ ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠ .
- ٣١- نهاية الأرب في معرفة انساب العرب للقلقشندي ، بتحقيق ابراهيم الابياري . القاهرة ١٩٥٩ .
- ٣٢- همع الهوامع للسيوطي . الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .

٣٣- Chaim Rabin : Ancient West — Arabian , London 1951

 *
 * قرأ هذه المقالة في مسوداتها ، وأعاني عليها *
 * بملاحظ قيمة استاذاي الدكتور عبد العزيز الدوري *
 * والدكتور البرت بطرس ، فلهما مني شكر لا ينفد . *
 *
